

الى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

بشأن تكريس مدارس الريادة للفوارق التعليمية وضرورة مراجعة مقاربتها بما يخدم مبادئ القانون الإطار 5117

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، و بعد.

السيد الوزير المحترم،

يشكل تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي الأخير حول تجربة "مدارس الريادة" محطة هامة تستوجب وقفة جادة وتقييماً نقدياً لمسار هذا المشروع الذي تعول عليه الوزارة في إصلاح التعليم العمومي، فبينما يشير التقرير إلى بعض الجوانب الإيجابية، إلا أنه يدق ناقوس الخطر بخصوص احتمالية تكريس هذا النموذج للفوارق الاجتماعية والمجالية، بدلاً من تحقيق مبدأ الإنصاف وتكافؤ الفرص الذي ينص عليه دستور المملكة ومرجعيات إصلاح التعليم.

إن خلاصات التقرير، الصادرة عن هيئة دستورية مستقلة، تثير تساؤلات جوهرية حول الآثار بعيدة المدى لهذا التوجه على مستقبل المدرسة العمومية، خاصة مع الإشارة إلى محدودية الاستفادة، ضعف التأطير، ومركزية التدبير التي تقوض خصوصية المؤسسات وحاجياتها.

إن هذا الإخفاق الملحوظ في تحقيق أحد المبادئ الجوهرية لأي إصلاح تعليمي يضعنا أمام ضرورة مراجعة شاملة للمقاربة المعتمدة، خاصة وأن الفجوة تتسع بين المؤسسات التعليمية المستفيدة والمحرومة، مما يهدد بتعميق اللامساواة في الولوج إلى تعليم جيد.

وعليه، نسالكم السيد الوزير، عن الإجراءات العاجلة التي ستتخذها وزارتك لمعالجة التحديات التي أوردها تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، لاسيما ما يتعلق منها بخطر تكريس الفوارق التعليمية، والإجراءات الملموسة التي ستتخذونها لتصحيح مسار المشروع وضمان انسجامه الكامل مع مبادئ الإنصاف وتكافؤ الفرص التي يفرضها القانون الإطار؟ وماهي خطة الوزارة لضمان تعميم الاستفادة من المقاربات البيداغوجية الحديثة، والتأطير الجيد، والبنيات التحتية اللازمة بمدارس الريادة، على جميع المؤسسات التعليمية العمومية، وخاصة تلك الموجودة بالمناطق القروية والنائية والتي هي الأشد حاجة لمثل هذه البرامج؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

ريم شباط